ليس من السهل ابدا تجاوزها، خصوصا ان جذورها تعود الى نحو ثلاثة ارباع القرن الى الوراء. فبعد تقسيم المشرق العربي مع نهاية الحرب العالمية الاولى، جاءت الحدود الفلسطينية ـ السورية، بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي، اللذين سيطرا آنذاك على المشرق بأسره، بمحاذاة مقاطعة في شمال فلسطين، كان الصهيونيون قد اشتروا قبل الحرب العالمية الاولى مساحات واسعة من اراضيها من عائلات اقطاعية، كانت تقطن آنذاك في بيروت ودمشق. وبعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين نشط الصهيونيون في شراء المزيد من الاراضي في تلك المنطقة، من الاقطاعيين اياهم، واقامة المستوطنات عليها، وتكثيف التواجد اليهودي فيها؛ الى ان وقعت حرب سنة ١٩٤٨ فسيطروا عليها بسرعة وطردوا سكانها العرب اجمعين منها، ثم «اشبعوها» مستوطنات يهودية اخرى جديدة. وبذلك خلق هناك حاجز جغرافي سكاني كثيف فصل، اقليميا، بين سوريا وفلسطين. والأنكى من ذلك، سورياً، هو ان ذلك الحاجز قد خلق بين فلسطين وسوريا فقط من بين جاراتها العربيات. فرغم المحاولات الصهيونية العديدة والمستمرة بقي هناك، ولا يزال، تواصل بشري سكاني عربي بين فلسطين وجاراتها العربيات الثلاث الاخرى: مع الاردن في الضفة الغربية، ومع مصر في قطاع غزة، وحتى مع لبنان، بتواجد نحو ٣٠٠ الف فلسطيني يعيشون في قضاء عكا في شمال فلسطين، المحاذي للحدود اللبنانية الجنوبية.

ان هذه الحقائق الجغرافية ـ السكانية البسيطة مهمة للغاية، فلها وزنها وتفعل فعلها عند الحديث عن اي حل للقضية الفلسطينية، على الصعيدين الفلسطيني ـ العربي والدولي. فكل الذين يسعون الى حل ما للقضية الفلسطينية، او يدعون اليه، بصورة يمكن ان تؤدي الى قيام دولة او كيان فلسطيني، يدققون جيدا، في الوقت نفسه، في كيفية انتظام هذه الدولة في المستقبل، وكيفية ضمان معيشتها وما هي علاقاتها مع جيرانها العرب، وكيف يمكن ان تفيدهم او تستفيد منهم، او كيف يمكن ان يتعاون الجميع لانجاح اي حل عادل وجعله دائما. وفي صدد الاجابة على كافة هذه الاسئلة والتساؤلات، على اهميتها، تبرز اهمية كافة الدول العربية المحيطة باسرائيل، بما في ذلك لبنان في اوضاع معينة، عدا سوريا. ان لدى الجميع ما يقدمه او يستفيد منه، او ربما يضره، في اطار اي حل مقترح للقضية الفلسطينية، عدا سوريا، التي ليست، عمليا وواقعيا، في عير او نفير اية تسوية. فلا هي قادرة على فرض تسوية، ان ايدتها، ولا هي قادرة على منع تحقيقها لو توفرت شروطها وشاء الآخرون لها ان تتحقق؛ فانفصالها الجغرافي ـ البشري عن ارض فلسطين يعمل في غير صالحها. وحتى لو افترضنا، مجرد افتراض بالطبع، ان سوريا غضبت غضبة غضنفرية و.. و.. حاربت، فان الوضع لن يتغير كثيرا ايضا. ففي ظل «توازن استراتيجي» لم يتحقق حتى الآن، باعتراف دعاته والمتطلعين اليه، لن تخرج اي حرب بين سوريا واسرائيل عن اطار قتال واسع، يستمر اياما او فترة ما، كما حدث في تشرين (اكتوبر)، ثم يتوقف بصورة او باخرى. ويعود الحديث عن التسويات والصفقات والحلول الى ما كان عليه سابقا. فاستراتيجية سوريا لا تقوم على العمل للتحرير الشامل والكامل، كما يكاد يفهم احيانا من تخرصات شراذم الرفض الفلسطيني، بل على التسوية، بدلالة قبولها علنا وجهارا بقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، والحديث في كافة المحافل الدولية عن تسوية عادلة. وباعتقادنا ان النظام السوري يدرك جيدا كافة هذه المعطيات وابعادها المختلفة، ومن ثم حجم الدور الصغير الذي يستطيع تأديته، وهذا هو سر مشاكسته وشغبه وتبجحه، عله يستطيع بذلك لفت نظر الآخرين وحملهم على اعطائه دورا ما اكبر. وهو بذلك مخطىء طبعا، فالقضايا المصيرية لا تبتّ وفق اعتبارات المشاكسة